الأمم المتحدة S/2010/691

مجلس الأمن

Distr.: General
31 December 2010
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

تجدون طيه تقريراً عن أعمال مجلس الأمن أثناء رئاسة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ (انظر المرفق). وقد أعد هذا التقرير تحت مسؤوليتي الوطنية، بعد التشاور مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مارك **ليال غرانت**

260111 250111 11-20258 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن أثناء رئاسة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠)

مقدمة

في ظل رئاسة الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، مارك ليال غرانت، خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، عقد المجلس ١٦ جلسة مشاورات بكامل هيئته و ١٨ جلسة رسمية بما فيها جلستان خاصتان و ١٦ جلسة علنية.

وكان ضمن الجلسات العلنية جلسة على المستوى الوزاري. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس جلسة رفيعة المستوى بشأن السودان، برئاسة وزير خارجية المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ويليام هيغ.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، اتخذ المجلس خمسة قرارات واعتمد ثلاثة بيانات رئاسية وأصدر خمسة بيانات للصحافة.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، سعى مجلس الأمن إلى تحسين أساليب عمله، ولا سيما بجعل مداولاته ومشاوراته أكثر تفاعلية. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي إطار بند ''مسائل أخرى''، نظر أعضاء المجلس في هذه الابتكارات. واتفقوا على أنه سيكون من المفيد لعمل المجلس تبسيط المقدمات التي تدلي بها الرئاسة عند بداية كل جلسة في قاعة مجلس الأمن؛ ومواصلة استخدام تكنولوجيا التداول بالفيديو لتقديم أحدث المعلومات من الميدان؛ وإجراء المزيد من المشاورات المرنة والتفاعلية بوسائل منها الحد من استخدام قوائم المتكلمين، والإقرار بأن من الجائز ألا يرغب جميع أعضاء المجلس في التكلم بشأن جميع المسائل، والاستفادة من بند ''مسائل أخرى'' لمناقشة المسائل ذات الاهتمام في الوقت الراهن.

واتفقوا أيضا على النظر في السبل الكفيلة بتعزيز انخراط المجلس في منع نشوب النزاعات، بوسائل منها تكريس المزيد من الوقت لهذه المسألة، وبلورة مفهوم إحاطة شهرية تقدمها إدارة الشؤون السياسية، وزيادة الاستفادة من المناسبات الرفيعة المستوى لمناقشة المسائل التي تحظى بالاهتمام في الوقت الراهن. واتفقوا أيضا على النظر في كيفية إنعاش

الصيغ غير الرسمية لاجتماعات مجلس الأمن، من قبيل ''الاجتماعات بصيغة أريا''؛ وما إذا كان من الأفضل تقسيم جلسة المناقشات التي تجرى في تشرين الثاني/نوفمبر في الجمعية العامة بشأن التقرير السنوي لمجلس الأمن وبشأن إصلاح مجلس الأمن إلى جلستين مستقلتين، بغية إيلاء كل من المسألتين اهتماما تاماً.

أفريقيا

كوت ديفوار

في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم الممثل الخاص للأمين العام لكوت ديفوار، يونغ – جين، إحاطة عن طريق التداول بالفيديو من أبيديجان، بشأن الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، وأفاد بأن الانتخابات قد جرت بسلام وبدون الإبلاغ عن أي حوادث كبرى. وستجرى الجولة الثانية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وأوجز الممثل الخاص التحديات الرئيسية في بيئة الجولة الثانية، بما في ذلك تحسين قدرات اللجنة الانتخابية المستقلة، وأكد أن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ستواصل دعم العملية الانتخابية، بوسائل منها الحفاظ على الزيادة المؤقتة بواقع ٥٠٠ جندي التي جرى الاتفاق عليها في تشرين الأول/أكتوبر.

وفي المشاورات التي أعقبت ذلك، رحب أعضاء مجلس الأمن بالبيئة السلمية التي جرت فيها الجولة الأولى وأعربوا عن الأمل في استمرار هذا الزخم الإيجابي في الجولة الثانية. وأشادوا بالدور الذي اضطلع به كل من الممثل الخاص وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وكذلك الميسر، بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو. وذكر بعض أعضاء مجلس الأمن الجهات الإيفوارية صاحبة المصلحة بأن أية مظالم يجب أن تمر عبر القنوات القانونية المناسبة.

ووافق أعضاء مجلس الأمن على بيان للصحافة رحبوا فيه بإجراء الانتخابات في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر وبعمل الممثل الشخصي للأمين العام والبعثة، وحثوا جميع الجهات صاحبة المصلحة على الالتزام التام بإكمال العملية الانتخابية بشكل ديمقراطي وسلمي وشفاف وقبول النتائج التي ستعلن ويصادق عليها من خلال الآليات القائمة.

وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٩٥١ (٢٠١٠) الذي يأذن بنشر مؤقت من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لفترة لا تتجاوز أربعة أسابيع ما أقصاه ثلاث سرايا مشاة ووحدة طيران مؤلفة

من اثنتين من الطائرات العمودية العسكرية المتعددة الأغراض، لتوفير قدرة إضافية خلال فترة الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية.

ووافق أعضاء مجلس الأمن على بيان للصحافة أكدوا فيه مجدداً ترحيبهم بالجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التي جرت في كوت ديفوار في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر؛ وحثوا المرشحين على الحفاظ على جو هادئ وسلمي؛ وأشاروا إلى أنهم يتوخون اليقظة إزاء من يعرقلون عملية السلام والعملية الانتخابية، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٩٤٦ (٢٠١٠)؛ وأعربوا عن دعمهم التام لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ولولاية الممثل الخاص المتعلقة بالمصادقة على النتائج.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد مجلس الأمن جلسة مشاورات بكامل هيئته بشأن الجزاءات المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقدمت رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، ماريا لويزا فيوتي، إحاطة إلى المجلس بشأن عمل اللجنة، وأوجزت التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2010/596)، وسلطت الضوء على أن الجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية زادت من تشكيل التحالفات، لأسباب منها التنافس على السيطرة على المناطق الغنية بالمعادن. وأثنى أعضاء المجلس على عمل الفريق، ولا سيما توصياته المتعلقة بالمبادئ التوجيهية بشأن بذل العناية الواجبة وتعاونه الجيد مع الحكومات في منطقة البحيرات الكبرى ومع الهيئات الإقليمية المعنية.

وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٩٥٢ (٢٠١٠) الذي يجدد نظام الجزاءات لفترة ١٢ شهرا إضافية ويؤيد المضي قدماً بالتوصيات بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة ببذل العناية الواجبة.

غينيا

في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، سعيد جينيت، أثناء جلسة مشاورات، إحاطة إلى المجلس بشأن التطورات في غينيا منذ إعلان النتائج المؤقتة للانتخابات في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وقال إنه، عقب فترة مصادمات أسفرت عن سقوط ١٠ قتلى وأكثر من ٣٠٠ جريح، هدأ الوضع. وعقب دعوات من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية للمرشحين للرئاسة بالابتعاد عن أية أنشطة من شأنها إثارة العنف، ناشد المرشحون أنصارهم بالتحلي بالهدوء وأكدوا مجدداً التزامهم بالمصالحة الوطنية.

وشدد الممثل الخاص على الحاجة إلى مساعدة طويلة الأمد إلى غينيا دعما للمصالحة الوطنية، وسيادة القانون، وتطوير المؤسسات الوطنية، وإصلاح قطاع الأمن، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وفي المناقشات التي أعقبت ذلك، لاحظ أعضاء المجلس الطابع التاريخي للانتخابات والتقدم المحرز في البلد منذ أحداث ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وأدانوا العنف الذي أعقب الانتخابات وشددوا على الحاجة إلى إكمال العملية الانتخابية بسلام، وعلى احترام النتائج وعلى تقيد المرشحين بالتزاماتهما بالعمليات القانونية السليمة وتجنب القيام بأي عمل من شأنه أن يزعزع استقرار الوضع. وعقب الاجتماع، أدلى رئيس المجلس بملاحظات للصحافة تؤكد هذه النقاط.

غينيا – بيساو

في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام لغينيا – بيساو، جوزيف موتابوبا، بشأن الحالة في البلد وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. كما استمع المجلس إلى إحاطات قدمها كل من رئيسة تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، ماريا لويزا فيوتي، الممثلة الدائمة للبرازيل؛ والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي، سيباستياو إيساتا، والممثل الدائم لغينيا – بيساو، جواو سواريس دا غاما.

وأعرب الممثل الخاص عن القلق إزاء عدم إحراز تقدم في مجال إصلاح قطاع الأمن، ومكافحة الإفلات من العقاب والاتجار بالمخدرات. ورحب بخريطة الطريق المشتركة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية بشأن دعم مؤسسات الدولة وإصلاح قطاع الأمن. وثمة حاجة لالتزامات واضحة من الحكومة بشأن إعادة الهيكلة العسكرية من أجل استقطاب قدر أكبر من الدعم الدولي لإصلاح قطاع الأمن. وشدد على أهمية تحقيق المصالحة الوطنية بالحوار السياسي ومعالجة مسألة عمالة الشباب، وناشد الأطراف أن تغتنم الفرصة الهامة المتاحة لتعزيز إصلاح قطاع الأمن ومكافحة الاتجار بالمخدرات في غينيا – بيساو. وطالب بالمزيد من المساعدة الدولية للتصدي للاتجار بالمخدرات، وأعرب عن تأييده لاتخاذ إجراءات قوية، بما فيها فرض جزاءات على الضالعين في الاتجار غير المشروع.

وقدمت رئيسة تشكيلة غينيا – بيساو إحاطة إلى المجلس بشأن أنشطة لجنة بناء السلام، بما فيها المناقشات التي أجرتها مع حكومة البلد بشأن الحاجة إلى استعادة ثقة المجتمع الدولي في عملية إصلاح قطاع الأمن. وقالت إن ثمة حاجة إلى مزيد من الدعم الدولي

وأشادت بخريطة الطريق. وتحدث المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي عن التطورات الإيجابية في البلد. وقال الممثل الشخصي للأمين العام إن حكومة غينيا – بيساو ملتزمة بإصلاح قطاع الأمن ومكافحة الاتجار بالمخدرات.

وفي مشاورات مجلس الأمن بكامل هيئته التي أعقبت ذلك، شدد أعضاء المجلس على القلق الذي ساورهم باستمرار إزاء الوضع وتفاقم الاتجار بالمخدرات. وأكدوا على حاجة السلطات في غينيا – بيساو إلى تحمل مسؤولية إصلاح قطاع الأمن، ومكافحة الإفلات من العقاب، وإطلاق سراح المحتجزين بشكل غير قانوني والتصدي للاتجار بالمخدرات. ورحبوا أيضا بخريطة الطريق وأعربوا عن الأمل في المضي قدماً بها على وجه السرعة. وطالب كثير من الأعضاء بمواصلة تقديم الدعم والمساعدة الدوليين لغينيا – بيساو، وأعربوا عن دعمهم للدور الذي تضطلع به لجنة بناء السلام. وعقب الجلسة، أدلى رئيس المجلس بملاحظات للصحافة تؤكد هذه النقاط.

وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٩٤٩ (٢٠١٠) الذي يجدد الولاية الحالية لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

الصومال

في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلع الممثل الدائم للمكسيك، كلود هيلر، المجلس، خلال مشاورات، على آخر التطورات المتعلقة بعمل لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا. وقد اجتمعت اللجنة مرتين لمناقشة التقارير المقدمة من منسق الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية في الصومال. وأشار الممثل الدائم إلى أن فريق الرصد قد أنشئ وهو يعمل الآن انطلاقا من نيروبي. ويصدر الفريق تقارير شهرية عن أنشطته وكان قد حدد بالفعل مجموعة من الانتهاكات المحتملة للجزاءات. ودعا أعضاء المجلس الدول الأعضاء إلى تنفيذ الجزاءات بشكل كامل والتعاون مع فريق الرصد. وأعربوا عن القلق إزاء انخفاض التبرعات المقدمة إلى صندوق المساعدات الإنسانية للصومال.

ووفقا للفقرة ٥ من القرار ١٩١٦ (٢٠١٠) المتعلق بالصومال، أجرى المجلس أيضا الاستعراض الثاني الذي يجرى كل ١٢٠ يوما للتدابير الواردة في تلك الفقرة. ووافق المجلس على إصدار بيان للصحافة، مؤكدا أن الاستعراض جرى على أساس جميع المعلومات المتاحة، بما في ذلك تقرير منسق المساعدة الإنسانية المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر أجرى مجلس الأمن مشاورات بكامل هيئته بشأن الصومال. وقدم الممثل الخاص للأمين العام للصومال، أوغسطين ماهيغا، إحاطة إلى المجلس عن طريق التداول بالفيديو. وقدمت وكيلة الأمين العام للدعم الميداني، سوسانا مالكورا، إحاطة إلى المجلس عن عمل مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والخيارات الممكنة لتمويل البعثة.

ورحب الممثل الخاص بتعيين مجلس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية الجديدة وشدد على ضرورة تفعيل وزارات هذه الحكومة. وقال إن استراتيجية الأمم المتحدة السياسية تتضمن مسارين: تحقيق تقدم في الأوضاع الأمنية والسياسية والإنسانية وعلى صعيد الحكم في مقديشو؛ وعمل المجتمع الدولي والحكومة الاتحادية الانتقالية مع المناطق شبه المستقلة في جنوب وسط الصومال. وأضاف الممثل الخاص أن من شأن زيادة عدد القوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أن تساعد على نجاح استراتيجيته السياسية من خلال توسيع سيطرة الحكومة الاتحادية الانتقالية على كامل مقديشو. ومن شأن ذلك أن يتيح لها مساحة أكبر لإحراز تقدم على أرض الواقع. وقالت وكيلة الأمين العام للدعم الميداني إن حزمة الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي للصومال ساعدت على تحسين ظروف القوات، ولكن بعض أنشطة البعثة لم تمول بما فيه الكفاية. وقد قدمت الأمانة العامة خيارات لمجلس الأمن بشأن تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وكانت تعمل بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي وبعض الدول الأعضاء لصقل مفهوم الاتحاد الأفريقي للعمليات.

ورحب أعضاء مجلس الأمن بتعيين مجلس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية الجديدة. وقالوا إنها تحتاج الآن إلى إحراز تقدم في المهام الانتقالية، ولا سيما العملية الدستورية وتقديم الخدمات للشعب. وناقشوا المقترحات التي قدمها الاتحاد الأفريقي بشأن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ولا سيما عدد قوات البعثة. واتفقوا على المضي قدما بالعمل المتعلق بتجديد تفويض مجلس الأمن للاضطلاع بولاية البعثة. وبعد الجلسة، أدلى الرئيس بملاحظات شفوية للصحافة أكد فيها دعم المجلس للحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

القرصنة في الصومال

في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ب. لين باسكو، إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن التقرير الأخير للأمين العام عن القرصنة قبالة سواحل الصومال. وقدم المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يوري

فيدوتوف، إحاطة إلى المجلس بشأن أنشطة المكتب في الآونة الأخيرة. وأدلى الممثل الدائم للصومال ببيان.

وأعلم وكيل الأمين العام المجلس أن الأسباب الجذرية للقرصنة تكمن في عدم الاستقرار في الصومال. وأكد ضرورة معالجة الأمن وسيادة القانون، وكذلك الدوافع الاقتصادية للقرصنة، ولا سيما عمليات دفع الفدى، والإفلات من العقاب، والمحاكمة، والسجن. وأبلغ المجلس أن المستشار الخاص للأمين العام المعني بالمسائل القانونية المتعلقة بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، جاك لانغ، سيقدم نتائج تحقيقاته في خيارات المحاكمة بحلول نهاية العام.

وأطلع المدير التنفيذي المجلس على برنامج المكتب في مجال مكافحة القرصنة. وأشاد بكينيا وسيشيل وموريشيوس وجمهورية تترانيا المتحدة وجزر الملديف لدورها في المحاكمات. وقال إن ثمة حاجة إلى حل المشاكل المتعلقة بالسجن.

وأعلم الممثل الدائم للصومال، أحمد دوالي، المجلس أنه لا بد من معالجة الأسباب الجذرية للقرصنة وأعرب عن امتنانه لعمل الأمم المتحدة والدول الأعضاء في مجال التصدي للقرصنة.

وفي مشاورات لاحقة، أشاد أعضاء مجلس الأمن بأنشطة مكافحة القرصنة التي يضطلع بها الوجود البحري الدولي وأكدوا ضرورة تحقيق قدر أكبر من الاستقرار والتطبيع الاقتصادي في الصومال. وأثيرت شواغل بشأن دفع الفدى وضرورة التحقيق في التدفقات المالية الناجمة عن القرصنة. وترقب أعضاء المجلس تقرير المستشار الخاص.

وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ المجلس القرار ١٩٥٠ (٢٠١٠) الذي جدد التفويض باستخدام القوة لمكافحة القرصنة في الصومال لفترة ١٢ شهرا أخرى.

السودان

في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد مجلس الأمن مشاورات مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة في السودان. وشارك فيها الممثل الخاص للأمين العام للسودان، هايلي منكريوس، وقائد القوة، اللواء موزس أوبي، وأعضاء آخرون من فريق القيادة العليا لبعثة الأمم المتحدة في السودان عن طريق وصلة فيديو من الخرطوم وجوبا. وفي نيويورك، انضم إلى الجلسة موظفون من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني ومكتب المستشار العسكري.

وأطلع الممثل الخاص وقائد القوة المجلس على التحديات الراهنة، بما في ذلك الأعمال التحضيرية لإجراء استفتاء جنوب السودان في ٩ كانون الثاني/يناير والتخطيط للطوارئ وإعادة تمركز قوات البعثة للتمكن من ضبط أي تصعيد محتمل للعنف خلال تلك الفترة.

وقد كانت الجلسة برهانا واضحا على قيمة تحسين المشاورات بين البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والأمانة العامة وقيادة البعثة ومجلس الأمن.

وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى مجلس الأمن مناقشة على المستوى الوزاري بشأن السودان. وحضر الجلسة التي ترأسها وزير خارجية المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وليام هيغ، ستة وزراء خارجية ونائبا وزير خارجية. وقد شارك في الجلسة أيضا كل من الأمين العام، ورئيس فريق التنفيذ الرفيع المستوى المعني بالسودان التابع للاتحاد الأفريقي، الرئيس السابق لجنوب أفريقيا، ثابو مبيكي، ووزير خارجية السودان، علي كرتي، ووزير السلام وتنفيذ اتفاق السلام الشامل في حكومة جنوب السودان، باقان أموم، وقدموا إحاطات إلى المجلس. واعتمد المجلس البيان الرئاسي (S/PRST/2010/24) الذي دعا فيه إلى تنفيذ اتفاق السلام الشامل تنفيذا تاما وفي الوقت المطلوب، بما في ذلك عقد الاستفتاءين بشأن تقرير مصير شعب جنوب السودان ووضع منطقة أبيي، وإلى التوصل إلى تسوية سلمية وشاملة وجامعة للحالة في دارفور.

ولاحظ الأمين العام أن هذه اللحظة حاسمة الأهمية بالنسبة للشعب السوداني. ودعا إلى إجراء استفتاء في جنوب السودان يتسم بالمصداقية والشفافية ويعكس تطلعات السكان، وشدد على مسؤولية الأطراف السودانية في هذا الصدد. وحث على إحراز تقدم في ترتيبات ما بعد الاستفتاء ومسألة أبيي. وشدد أيضا على ضرورة التوصل إلى تسوية شاملة وجامعة في دارفور، وأعرب عن القلق إزاء تأثير تجدد أعمال القتال على المدنيين، ودعا إلى توفير حرية وصول العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والعاملين في المجال الإنساني إلى جميع المناطق.

ورحب رئيس الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ، الذي انضم إلى الجلسة عن طريق وصلة فيديو من جوهانسبرغ، ببدء تسجيل الناخبين لاستفتاء جنوب السودان، وأطلع المجلس على التطورات الأخرى في الآونة الأخيرة، بما في ذلك المفاوضات المتعلقة بترتيبات ما بعد الاستفتاء وأبيي. وأكد ضرورة التوصل إلى السلام في دارفور، بما في ذلك من خلال عقد مؤتمر يجمع بين الأطراف الدارفورية، وضرورة إجراء تحسينات في الحالة الأمنية لتيسير عمليات العودة الطوعية.

وأكد وزير خارجية السودان على الإنجازات التي حققتها الأطراف في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وأكد مجددا التزام حكومة السودان بإجراء الاستفتاء بشأن جنوب السودان وفقا لاتفاق السلام الشامل واحترام النتيجة. وشجع مجلس الأمن على اعتماد نهج شامل لمعالجة مسألة أبيي والمسائل المعلقة في اتفاق السلام الشامل.

وأكد وزير السلام أن الاستفتاء في جنوب السودان يجب أن يجري في ٩ كانون الثاني/يناير وأن النتيجة يجب أن تحترم. وإذ أقر بالترابط الاقتصادي بين الجنوب والشمال، قال إن الجنوب سيكون جارا حسنا على الدوام.

ورحب أعضاء مجلس الأمن ببدء التسجيل للمشاركة في استفتاء جنوب السودان، ودعوا إلى إجراء الاستفتاء في الموعد المحدد ووفقا لاتفاق السلام الشامل وقالوا إن النتائج يجب أن تحترم. ودعوا طرفي اتفاق السلام الشامل إلى مضاعفة جهودهما لتسوية مسألة أبيي وشددوا على أهمية توفير حرية وصول بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى جميع المناطق وحرية حركتها. وقال وزير خارجية المملكة المتحدة إن تنفيذ اتفاق السلام الشامل بشكل كامل وفي الوقت المطلوب سيكون ضروريا للتوصل إلى مستقبل سلمي ومزدهر لكل الشعب السوداني. ودعا أعضاءُ المجلس إلى إحراز تقدم نحو تحقيق السلام في دارفور وإلى اشتراك كل الجماعات المتمردة في عملية الدوحة للسلام من دون تأخير أو شروط مسبقة. وأعربوا عن قلقهم إزاء الحالة الأمنية في دارفور، بما في ذلك تجدد القتال وعمليات الخطف والهجمات على أفراد قوات حفظ السلام، وشددوا على ضرورة توفير حرية وصول العملية المختلطة إلى جميع المناطق. وأكد بعض أعضاء المجلس على ضرورة وضع حد للإفلات من العقاب وتطبيق العدالة فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في دارفور.

وبعد الاستماع إلى الإحاطات، أجرى مجلس الأمن مشاورات بكامل هيئته. وانضم إلى الجلسة الممثل الخاص للأمين العام للسودان، هايلي منكريوس، والممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لدارفور، إبراهيم غمباري، عن طريق وصلة فيديو من الخرطوم.

الصحراء الغربية

في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى مجلس الأمن مشاورات بكامل هيئته لمناقشة موضوع الصحراء الغربية. واستمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، أتول كاري، بشأن أعمال العنف التي وقعت في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر في مخيم كديم إيزيك ومدينة العيون والصعوبات التي واجهتها بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في الوصول إلى المخيم. وتأسف أعضاء مجلس الأمن لوقوع

أعمال العنف، وأعربوا عن تعازيهم لأسر القتلى والجرحى في تلك الأعمال وأكدوا مجددا دعمهم للبعثة.

واستمع أعضاء مجلس الأمن أيضا إلى إحاطة من المبعوث الشخصي للأمين العام، كريستوفر روس، الذي ذكر أنه لم يُحرَز سوى تقدم ضئيل، ولكن الطرفين اتفقا على مواصلة المفاوضات غير الرسمية. واتفقا أيضا على الاستئناف الفوري لبرنامج الزيارات الأسرية عن طريق الجو وعلى إجراء استعراض لتنفيذ تدابير بناء الثقة في كانون الأول/ديسمبر في جلسة تعقد برعاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن دعمهم الكامل للجهود الجارية التي يبذلها المبعوث الشخصي وحثوا الطرفين على إبداء مزيد من الإرادة السياسية من أجل التوصل إلى حل.

وفي أعقاب الجلسة، أدلى رئيس المجلس بملاحظات للصحافة أكد فيها دعم البعثة والعمل الذي يضطلع به المبعوث الشخصي للأمين العام، وحث الطرفين على إبداء مزيد من الإرادة السياسية من أجل التوصل إلى حل.

آسيا وأمريكا اللاتينية

هايتي

في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، أتول كاري، خلال جلسة مشاورات، إحاطة إلى المجلس بشأن الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، ووباء الكوليرا. وأطلع المجلس على تقارير عن أعمال عنف واضطرابات في جميع أنحاء البلد خلال الانتخابات، أعقبت مزاعم بالاحتيال والتهديد بالانسحاب من جانب المرشحين الرئيسيين. وقال الأمين العام المساعد إن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي اتفقت مع الاستنتاج الذي خلصت إليه البعثة المراقبة لمنظمة الدول الأمريكية/الجماعة الكاريبية بأنه لا ينبغي إبطال نتائج الانتخابات على الرغم من وقوع مخالفات كبيرة. وعندما تطرق إلى وباء الكوليرا، حث على زيادة استجابة المجتمع الدولي.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم إزاء الحالة في هايتي عقب الانتخابات، وأثر وباء الكوليرا. ودعوا الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس، وشجعوا المرشحين الرئاسيين على العمل من أجل التهدئة في هذا الوقت العصيب الذي يمر به الشعب الهايتي.

ميانمار

في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار، فيجاي نامبيار، خلال جلسة مشاورات، إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في ميانمار، وبخاصة الانتخابات الوطنية التي جرت في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وإطلاق سراح أونغ سان سو كي في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وقال إن الحدثين قد يكون لهما آثار عميقة على البلد. وحدد المستشار الخاص ثلاث أولويات لعملية المساعي الحميدة، وهي: تشاور الأمم المتحدة مع شعب ميانمار؛ ودعم الأمم المتحدة للسلطات في تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق المصالحة الوطنية؛ وتقديم الأمم المتحدة المساعدة إلى ميانمار في إطار أهدافها الإنمائية.

ورحب أعضاء مجلس الأمن بإطلاق سراح أونغ سان سو كي، وأكدوا مجددا دعمهم لدور المساعي الحميدة الذي يضطلع به الأمين العام. ورحب بعض الأعضاء بالانتخابات باعتبارها حدثا مهما، ودعوا المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة، إلى تقديم دعم سياسي واقتصادي وإنساني إلى ميانمار على المدى الطويل. ورأى آخرون أنها عملية تشوبها نقائص، ودعوا إلى الإفراج عن جميع السجناء السياسيين، وأعربوا عن أملهم في أن تتمتع أونغ سان سو كي بحرية الحركة الكاملة وأن تكون قادرة على المشاركة في الحياة السياسية. وأكدوا أيضا على ضرورة اتخاذ خطوات ملموسة نحو إقامة حكومة ديمقراطية تماما، بما في ذلك عملية مصالحة شاملة وحوار حقيقي مع جميع الأطراف في ميانمار.

أوروبا

البوسنة والهرسك

في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم الممثل السامي للبوسنة والهرسك، فالنتين إنزكو، تقريره الأخير إلى مجلس الأمن. وكان رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، نيبويسا رادمانوفيتش، من بين الحضور. وشارك أيضا في الجلسة الممثل الدائم لكرواتيا، رانكو فيلوفيتش، والممثل الدائم لصربيا، فيودور ستارتشيفتش.

وقال الممثل السامي إن الحالة السياسية العامة في البوسنة والهرسك لا تزال صعبة. فقد كانت هناك بعض التطورات الإيجابية، بما في ذلك سفر البوسنيين بدون تأشيرة داخل إقليم الاتحاد الأوروبي المشمول باتفاق شنغن، وأُحرز تقدم في المصالحة مع صربيا. ولكن لم يكد يُحرز أي تقدم في العام الماضي نحو استكمال أهداف الصيغة ”٥+٢“ وشروطها.

وشدد رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك على التقدم الذي أُحرز في السنوات الـ ١٥ التي أعقبت إبرام اتفاق دايتون. وهنأ أعضاء مجلس الأمن الآخرين رئيس مجلس

الرئاسة على إعادة انتخابه، ورحب معظمهم بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وبقرار الاتحاد الأوروبي السماح بالسفر بدون تأشيرة، وبالتحسن الحاصل في العلاقات الإقليمية. ودعوا إلى التنفيذ الكامل لاتفاق دايتون؛ ودعوا إلى تمديد ولاية قوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي؛ وأدانوا التصريحات الداعية إلى الانقسام والمناهضة لاتفاقية دايتون؛ وشجعوا على سرعة تشكيل الائتلافات؛ وأعربوا عن تأييدهم لمكتب الممثل السامي.

وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٩٤٨ (٢٠١٠) الذي جدد فيه التفويض الممنوح لقوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك.

قبرص

في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلع المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص، ألكسندر داونر، مجلس الأمن على آخر التطورات في محادثات التسوية في قبرص. وقال المستشار الخاص إن وتيرة التقدم كانت بطيئة، وأن نقطة الخلاف الرئيسية تمثلت في الفصل المعني بالممتلكات. وعلى الرغم من بذل كلا الجانبين جهودا لمعالجة المسألة بجدية، فإن عدم إحراز تقدم يُذكر أمر يبعث على القلق. واتفق الزعيمان، في اجتماعهما في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر مع الأمين العام في نيويورك، على تكثيف اتصالاتهما خلال الأسابيع المقبلة من أجل وضع خطة لتذليل كافة نقاط الخلاف الرئيسية. وسوف يجتمعان مرة أخرى مع الأمين العام في نهاية كانون الثاني/يناير لمناقشة عملية التنفيذ.

وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لعملية المساعي الحميدة، ورحبوا بالتزام الأمين العام إزاء هذه المسألة. وحثوا على زيادة الزخم في المحادثات، وشددوا على أهمية الاستعداد للاجتماع مع الأمين العام في كانون الثاني/يناير. كما رحب معظم أعضاء المجلس بافتتاح معبر ليمنيتيس/يسيلرماك، وحثوا على إحراز المزيد من التقدم في تدابير بناء الثقة المتبقية، وشجعوا الزعيمين على الانخراط في خطاب إيجابي.

كوسوفو

في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو، لامبرتو زانيير، إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وشارك أيضا وزير خارجية صربيا، فوك يريميتش، والسيدة فلورا تشيتاكو من كوسوفو.

وأطلع الممثل الخاص المجلس على آخر التطورات التي وقعت خلال الأشهر الثلاثة الماضية. فقد ظلت الحالة العامة هادئة، ولكن زادت حدة التوترات في الشمال في أعقاب الفتوى التي صدرت عن محكمة العدل الدولية. وقال إنه يجب على جميع الأطراف ممارسة

ضبط النفس وتجنب القيام بأعمال من جانب واحد. وأفاد الممثل الخاص بأنه قد أعلن عن إجراء انتخابات مبكرة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، معربا عن أمله في أن تكون حرة ونزيهة. وأشار إلى التقدم المحرز، بما في ذلك إغلاق مخيم شيسمين لوغ التابع لطائفة الروما، فضلا عن التحديات المواجهة من قبيل عملية المفقودين والعائدين. ورحب بقرار الجمعية العامة المتخذ في أيلول/سبتمبر، وأعرب عن أمله في التعجيل ببدء الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بريشتينا وبلغراد.

ورحب أعضاء المجلس باستمرار الدور الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تعزيز السلام، وأشاروا إلى أهمية التعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وأقروا بالاستقرار العام في كوسوفو، لكنهم أعربوا عن قلقهم إزاء التوترات في الشمال ودعوا إلى ممارسة ضبط النفس.

الشرق الأوسط

العراق

في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلع الممثل الخاص للأمين العام للعراق، آد ملكيرت، مجلس الأمن على الحالة الأمنية وعلى العملية السياسية. وقال إنه على الرغم من وقوع عدد من الحوادث الأمنية في الأسابيع الأخيرة، لم تطرأ زيادة في عدد الحوادث الأمنية إجمالا في الشهر مقارنة بعام ٢٠٠٩. وسرد الهجمات التي وقعت في الآونة الأخيرة، بما في ذلك الهجوم الذي شُن في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر على الكنيسة الكاثوليكية في بغداد والهجمات بالقنابل التي وقعت في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر على جانب الطريق في المناطق ذات الأغلبية المسيحية. وأدان جميع أعضاء مجلس الأمن الهجمات الأخيرة، ودعوا إلى تشكيل نهائي لحكومة العراق.

واتفق أعضاء مجلس الأمن على إصدار بيان للصحافة أدانوا فيه بأشد العبارات الهجمات الإرهابية وهجوم ١٩ تشرين الأول/أكتوبر على موكب الممثل الخاص، وأعربوا عن عميق تعازيهم لأسر الضحايا. كما أعربوا بقوة عن تأييدهم للجهود المستمرة التي تبذلها حكومة العراق للمساعدة في تلبية الاحتياجات الأمنية لجميع السكان، وحثوا جميع الدول على التعاون بنشاط مع السلطات العراقية في هذا الصدد.

وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة عن صندوق تنمية العراق من المراقب المالي للأمم المتحدة، يون يامازاكي، ورئيس لجنة الخبراء الماليين، عبد الباسط تركي سعيد. وأشار المراقب المالي إلى التأخير في تنفيذ نظام شامل لقياس

كميات النفط، وتعيين مؤسسة برايس ووترهاوس كوبرز لمراجعة حسابات صندوق تنمية العراق، والتقدم الذي أحرزه العراق في تسوية خطابات الاعتماد بشأن برنامج النفط مقابل الغذاء. وطلبت اللجنة التمديد لصندوق التنمية لمدة ١٢ شهرا أخرى. ورحب عدد من أعضاء المجلس بالتقدم الذي أحرزه العراق في تنفيذ القرار ١٩٠٥ (٢٠٠٤)، فيما أشاروا إلى وجود الكثير مما ينبغي عمله، بما في ذلك تسوية المطالبات المتبقية لبرنامج النفط مقابل الغذاء وتنفيذ نظام قياس كميات النفط. وشدد أيضا عدد من أعضاء المجلس على أهمية الانتقال بسرعة من صندوق التنمية إلى آلية تخلفه تحت السيطرة السيادية لحكومة العراق.

وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع مجلس الأمن لمناقشة الحالة في العراق. واعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2010/23) رحب فيه بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر والقاضي بتشكيل حكومة شراكة وطنية، وشجع قادة العراق على شحذ هممهم من جديد لتحقيق المصالحة الوطنية، وأكد من جديد التزامه باستقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامة أراضيه.

لبنان

في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت وكيلة الأمين العام للشؤون القانونية والمستشارة القانونية، باتريشيا أوبراين، في إطار جلسة مشاورات تحت بند ”مسائل أخرى“، إحاطة إلى المجلس بشأن الهجمات على أعضاء فريق التحقيق من مكتب المدعي العام للمحكمة الخاصة للبنان في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر.

وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلع المنسق الخاص للأمين العام للبنان، مايكل ويليامز، والأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، أتول كاري، مجلس الأمن على تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

ووصف المنسق الخاص قرار إسرائيل باتخاذ خطوات (وفقا لالتزاماتها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)) لسحب قواتها العسكرية من شمال قرية الغجر، باعتباره تطورا إيجابيا. وقال إنه سيقوم وقائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، الجنرال أسارتا، بزيارة إسرائيل قريبا لمتابعة الخطوات المقبلة. وأعرب عن قلقه إزاء ازدياد التوتر السياسي بشأن المحكمة الخاصة للبنان. وشدد على ضرورة أن تتقيد جميع الأطراف في لبنان بالتزاماتها بموجب الإعلان الوزاري الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الذي تضمن الالتزام بالتعاون مع المحكمة الخاصة للبنان واحترام عمل مؤسسات الدولة. وقال المنسق الخاص إن رئيس الجمهورية اللبنانية، ميشيل سليمان، يرى أن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) يُطبق بشكل جيد منذ اتخاذه في عام ٢٠٠٦، على الرغم من وقوع بعض الانتهاكات. وأكد المنسق

الخاص، رغم اعترافه بالالتزامات التي قطعتها جميع الأطراف بالتنفيذ الكامل للقرار، على ضرورة أن تقترن هذه التأكيدات بخطوات ملموسة لتفادي الحوادث التي قد تتصاعد بسهولة لتصل إلى حد المواجهة.

وأعرب جميع أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحوادث التي وقعت على طول الخط الأزرق، ودعوا الأطراف إلى احترامه، وشجعوها، في هذا السياق، على التعاون مع اليونيفيل لمنع وقوع أي تصعيد. ودعوا إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). كما دعا العديد من أعضاء المجلس إلى بذل المزيد من الجهود من أجل ترسيم الحدود مع الجمهورية العربية السورية، وحثوا على استئناف الحوار الوطني، وأعربوا عن قلقهم إزاء انتهاكات إسرائيل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلع السيد ب. لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، المجلس على الحالة في الشرق الأوسط. وقال إن المأزق الدبلوماسي السائد منذ نهاية الوقف الاختياري لبناء المستوطنات في ٢٦ أيلول/سبتمبر أمر مثير للقلق. وشجع الأطراف على التعاطي مع الأمر بجدية والإسراع بإحراز تقدم ملموس فور استئناف المحادثات. وشجع على توفير تمويل أكثر استدامة لخطة السلطة الفلسطينية الرامية إلى بناء الدولة. وأعرب عن قلقه إزاء إمكانية حدوث نقص في حركة المنظمات الدولية بين القدس الشرقية وبقية الضفة الغربية نتيجة للتغييرات التي يُقترح إجراؤها في إدارة المعابر. ومع أن الشاحنات التي تدخل بحمولتها إلى غزة كل أسبوع قد زادت عددا، فإن عددها الحالي الذي لا يتجاوز الألف إلا بقليل يظل دون ما كان يدخل منها كل أسبوع في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وهو ٣ ٠٠٠ شاحنة. وأشار وكيل الأمين العام إلى أن جماعات المقاتلين الفلسطينيين أطلقت ثمانية صواريخ و ٤١ قذيفة هاون من غزة في اتجاه إسرائيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأعرب عن إدانته إطلاق الصواريخ الذي يعرّض المدنيين للخطر دون تمييز.

وفي أثناء المشاورات التي أعقبت ذلك، حث معظم أعضاء المجلس على استئناف المفاوضات المباشرة. وناشد عدة أعضاء إسرائيل أن توقف جميع الأنشطة الاستيطانية؛ وشددوا على ضرورة اتخاذ مزيد من الخطوات لتخفيف القيود المفروضة على تدفق السلع وتنقل الأشخاص من غزة وإليها وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)؛ وأدانوا إطلاق الصواريخ من غزة؛ ودعوا إلى إحراز تقدم في المصالحة بين الفلسطينيين.

وأعرب بعض أعضاء المجلس عن دعمهم للمحكمة الخاصة للبنان. ورحبوا أيضا بقرار إسرائيل المبدئي بالانسحاب من شمال قرية الغجر، وشددوا على ضرورة الإسراع بتنفيذ القرار.

مسائل أخرى

التقرير السنوي الذي يقدمه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة

عرض رئيس المجلس على الجمعية العامة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، وفق ما سبق أن اتفق عليه أعضاء المجلس الآخرون، تقرير مجلس الأمن السنوي الذي يغطي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠ (A/65/2). وقال رئيس المجلس إن التقرير السنوي يبين أن بعض الحالات التي طال أمدها، ومنها حالات الشرق الأوسط وقبرص والصحراء الغربية، تظل دون تسوية، شأنها في ذلك شأن القضايا التي صار المجلس يُعنى بها في السنوات الأخيرة، من قبيل نيبال وغينيا - بيساو؛ وأن تحديات هائلة لا تزال ماثلة في السودان والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإن أُحرزت بعض النجاحات؛ وأن المجلس عمل على إحراز تقدم في جميع القضايا على مدى سنة كانت حافلة بالنشاطات. ووجه الرئيس الانتباه أيضا إلى المذكرة الرئاسية (S/2010/507) التي اعتمدها المجلس بشأن أساليب عمله، وقال إن المجلس سيواصل النظر في سبل زيادة الشفافية في أعماله.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية: عدم الانتشار

في مشاورات مغلقة أُجريت يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض السيد إرطغرل أباكان، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، التقرير الدوري الذي يغطي ٩٠ يوما من عمل اللجنة. وأشارت اللجنة في تقريرها إلى أنها اعتمدت برنامج عمل جديد، وظلت على تواصل مستمر مع الدول الأعضاء من خلال فريق الخبراء التابع لها، وأنها ستدرس بعناية التوصيات الواردة في تقرير منتصف المدة الذي قدمه فريق الخبراء في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

ولاحظ أعضاء من المجلس، في معرض ردهم، أن إحاطة الرئيس جاءت على خلفية تصاعد التوتر في شبه الجزيرة الكورية. وأعربوا عن قلقهم إزاء ما أوردته التقارير في الآونة الأخيرة عن مرافق جديدة لمفاعلات الماء الخفيف وتخصيب اليورانيوم في يونغبيون، وشجعوا اللجنة وفريق الخبراء على تكثيف الجهود وتسريع الأعمال. ورحبوا بتقرير منتصف المدة الذي أعده فريق الخبراء، وأعربوا عن أملهم في أن تنظر اللجنة في توصياته. ودعا البعض أيضا إلى استئناف المحادثات السداسية الأطراف.

إحاطة تقدمها إدارة الشؤون السياسية

في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم السيد ب. لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إحاطة استشرافية إلى مجلس الأمن تغطي مسائل غينيا، والصومال، واليمن، والمحكمة الخاصة للبنان، وعملية السلام في الشرق الأوسط، وقبرص، ونيبال، وسري لانكا. وقدم وكيل الأمين العام في معرض إحاطته لمحة عن العقبات التي تحول دون إحراز مزيد من التقدم في عدة مجالات، وكشف على جوانب من الخطط المستقبلية لعمل الأمين العام وإدارة الشؤون السياسية في هذا الصدد.

ورحب أعضاء مجلس الأمن بالفرصة التي أتيحت للإعراب عما يشغلهم بشأن الأمور المدرجة في برنامج عمل واسع النطاق، وأدلوا باقتراحات ترمي إلى تعميق هذا النقاش في المستقبل. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن أفكارهم بشأن عدد من المسائل، منها: (أ) كيفية تناول مجلس الأمن لقضايا الشرق الأوسط؛ و (ب) الجهود الإضافية التي بوسع المجلس أن يبذلها بشأن التحديات المستعصية، من قبيل تلك التي يشكلها جيش ''الرب'' للمقاومة؛ و (ج) السبيل التي يمكن للمجلس أن يسلكها كي يعزز الصلة بين المسائل الشاملة ومناقشة الحالات التي ينفرد بها كل بلد؛ و (د) تعاطي المجلس مع العمليات السياسية الطويلة الأمد.

مكافحة الإرهاب

في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد مجلس الأمن جلسته الإعلامية نصف السنوية المخصصة لإحاطات رؤساء الهيئات الفرعية المعنية بمكافحة الإرهاب. وأشار السيد توماس ماير – هارتنغ، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات، إلى الانتهاء بنجاح في تموز/يوليه من الاستعراض الشامل للنظام الذي وُضع بموجب القرار ١٢٦٧، وقال إنه يتطلع إلى إجراء المزيد من عمليات الاستعراض بموجب القرار ١٩٠٤ (٢٠٠٩)، وأشار إلى تعيين السيدة كيمبرلي بروست أمينة للمظالم. وأبرز السيد إرطغرل أباكان، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، اتباع لجنة مكافحة الإرهاب منهج المناقشات المواضيعية، فضلا عن زيادة الشفافية في عمل اللجنة من خلال جلسات الإحاطة المفتوحة التي تعقدها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وأبرز أيضا ما نفذته اللجنة في الآونة الأخيرة من أنشطة في مجال بناء القدرات على الصعيد الإقليمي في شرق أفريقيا ومنطقة البلقان وجنوب شرق آسيا. وأبرز السيد كلود هيلر، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة

عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، المشاورات التي أجراها مع رؤساء المنظمات الدولية المعنية وبعض الدول الأعضاء بشأن مستقبل اللجنة، وعمله مع منظمات دولية أخرى في مجال تنسيق المساعدات، وحلقتي العمل الأخيرتين بشأن تنفيذ القرار ١٥٤٠ على الصعيد الإقليمي المعقودتين في منطقة البلقان وجنوب شرق آسيا.

وأدلى رؤساء اللجان أيضا بكلمات وداعية بصفتهم الشخصية. وأوصى رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ بإسقاط شرط توافق الآراء المطلوب لرفع أي اسم من القائمة الموحدة، ودعا إلى العمل بنظام يقضي بالقيام كل ثلاث سنوات بإعادة تأكيد الأسماء المدرجة في القائمة الموحدة. ودعا رئيس لجنة مكافحة الإرهاب إلى مواصلة النهج الذي تتبعه اللجنة والمتسم بطابعه الأكثر استراتيجية وشفافية، بما في ذلك تنظيم جلسات إحاطة مفتوحة لجميع الأعضاء، والاهتمام أكثر بمنع الإرهاب، والتركيز على أنشطة بناء القدرات والتواصل. واقترح رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ أن تنص الولاية المقبلة لهذه اللجنة على زيادة الاستفادة من العلاقات مع الهيئات المتخصصة، من قبيل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومنظمة الجمارك العالمية، وتضع لفريق الخبراء نقاطا مرجعية أكثر دقة وتحدد له مسؤوليات أكثر وضوحا، وتعزز دور اللجنة باعتبارها ميسرا للمساعدة، وتنظر في إسناد ولاية أطول أمدا إلى اللجنة.

ورحب أعضاء مجلس الأمن بصيغة النقاش الجديدة التي أتاحت لرؤساء اللجان بإلقاء بيانات استشرافية. وقال بعض أعضاء المجلس إن الولاية المقبلة للمديرية التنفيذية ينبغي لها أن تزيد من التركيز على المناطق ذات الأولوية. وركز آخرون على تحسين جهود بناء القدرات والتواصل. ورحب جميع الأعضاء بالعمل الذي شرعت فيه أمينة المظالم، ورحبوا أيضا باعتماد إجراءات أكثر وضوحا ونزاهة فيما يتعلق بالنظام الموضوع بموجب القرار ١٢٦٧.

حفظ السلام

في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد مجلس الأمن مشاورات بكامل هيئته بشأن التحديات التي تعترض جهود حفظ السلام في الوقت الراهن. واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطتين قدمهما كل من ألان لوروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وسوسانا مالكورا، وكيلة الأمين العام للدعم الميداني. وقال وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إن الولايات الصادرة في مجال حفظ السلام ينبغي لها أن تحدد الأهداف الاستراتيجية تحديدا أكثر وضوحا، وإن مجلس الأمن ينبغي له أن يتحاور أكثر مع البلدان المساهمة بقوات، وأن يساعد على حشد ما يكفي من الموارد لبعثات حفظ السلام. واعتبر أن النقص الحالي في طائرات الهليكوبتر لدى البعثات أمر يثير قلقا بالغا. وقالت وكيلة الأمين العام للدعم الميداني

إن من الضروري إعادة النظر في ترتيبات التمويل حتى يتسنى الانتقال السلس من مرحلة تصفية عمليات حفظ السلام إلى إقامة مكاتب لبناء السلام.

وفي حلقة نقاش حوارية، تناول أعضاء مجلس الأمن عددا من المواضيع ذات الصلة، منها العلاقة بين الولايات الصادرة والموارد المتاحة، والحاجة إلى تحسين التنسيق بين جميع الأطراف الفاعلة في مجال بناء السلام؛ وبحثوا بعض الأفكار التي يمكن الأخذ بها لمعالجة هذه التحديات.

حماية المدنيين

أجرى مجلس الأمن، في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، مناقشة مفتوحة بشأن حماية المدنيين. وقدمت فاليري أموس، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية، إحاطة إلى المجلس وعرضت تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في التراعات المسلحة (S/2010/579). وخاطب المجلس أيضا كل من ألان لوروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ونافي بيلاي، المفوضة السامية لحقوق الإنسان، وإيف داكور، المدير العام للجنة الصليب الأحمر الدولية.

وقالت وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية إن النهج الذي يتبعه مجلس الأمن في مجال الحماية قد تعزز في الأشهر الثمانية عشر السابقة. واستدركت قائلة إن هناك حاجة إلى مزيد من العمل لمعالجة التحديات الأساسية الخمسة التي حددها القرار ١٨٩٤ (٢٠٠٩)، ولا سيما ما يتعلق منها بالعواقب البشرية الناجمة على الأسلحة المتفجرة. ودعت المجلس إلى التركيز على التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب وتحسين التعامل مع الجهات من غير الدول بهدف إيصال المساعدات الإنسانية. ورحبت بما يقوم به فريق الخبراء غير الرسمي من أعمال تتعلق بحماية المدنيين.

وقال وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إنه إذا كان يتعين على حفظة السلام ألا يدخروا جهدا لحماية المدنيين، فإن الحماية إنما تتوقف على قيام مؤسسات للدولة تتمتع بالاستقرار والشرعية. وأشار إلى أن إدارة عمليات حفظ السلام بصدد وضع: (أ) مبادئ إرشادية للبعثات بشأن استراتيجيات الحماية الشاملة؛ و (ب) مجموعة مواد تدريبية لحفظة السلام؛ و (ج) تقييم للموارد اللازمة لتنفيذ الولايات الصادرة في مجال الحماية؛ و (د) دراسة مستفيضة عن التخطيط للبعثات.

وقالت المفوضة السامية إن حماية حقوق الإنسان وتقديم المعونة الإنسانية أمران متلازمان. ففي هايتي وكوت ديفوار وليبريا، وسع المجلس نطاق الولايات بما يكفل حماية حقوق الإنسان. وأشارت إلى أنه لكي يضطلع موظفو شؤون حقوق الإنسان بدور فعال في

عمليات الرصد، لا بد من حضورهم في أرض الميدان، ولا سيما في دارفور وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال، وهي مناطق يتعذر وصول أولئك الموظفين إليها في الوقت الحالي.

وقال المدير العام للجنة الصليب الأحمر الدولية إن عدم احترام الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول للقانون الإنساني الدولي وسواد ثقافة الإفلات من العقاب سببان من الأسباب الأساسية لعدم حماية المدنيين.

وأشار كثير من أعضاء مجلس الأمن وممثلي الدول الأعضاء إلى التحديات الأساسية الواردة في القرار ١٨٩٤ (٢٠٠٩)، وهي: (أ) تيسير وصول العاملين في المجال الإنساني؛ و (ب) تعزيز امتثال الجميع للقانون الدولي، بما في ذلك الجهات الفاعلة من غير الدول؛ و (ج) الدور الهام الذي تؤديه عمليات حفظ السلام الفعالة. وأعرب البعض عن القلق إزاء الأثر العشوائي للأسلحة المتفجرة على السكان المدنيين. وأشار آخرون إلى أهمية المسؤولية الوطنية عن حماية المدنيين.

واعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2010/25) يحيط فيه علما، مع التقدير، بتقرير الأمين العام عن حماية المدنيين (S/2010/579) وبالتوصيات الواردة فيه؛ ويذكر بالمذكرة المؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢ بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالحماية؛ ويعتمد المذكرة المستكملة الواردة في مرفق البيان؛ ويتناول التحديات الأساسية التي يطرحها القرار ١٨٩٤ (٢٠٠٩).